المحور الرابع/ وكالات الأمم المتحدة ودورها في تفعيل مختلف مجالات التعاون الدولي.

المحاضرة العاشرة/ ماهية الوكالات الدولية (وكالات الامم المتحدة المتخصصة).

أولا/ نشأة الوكالة الدولية المتخصصة:

يرجع تاريخ نشأة الوكالات الدولية المتخصصة إلى ما قبل قيام عصبة الأمم المتحدة والتي انظمت للعصبة فيما بعد وفقا للفصل 24 من ميثاقها ومن هذه الوكالات نجد: اتحاد البريد الدولي الذي تأسس عام 1878، واتحاد التلغراف الدولي عام 1865، والمكتب الدولي للصحة العامة عام 1904، الاتحاد الدولي لحماية الملكية الأدبية والفنية عام 1884، المكتب الدولي للزراعة 1905، والمميز في هذه الوكالات الدولية أنها لا تمارس اختصاصات سياسية ولذلك كانت تسمى آنذاك إدارية دولية.

ومع قيام الأمم المتحدة ألحقت بها أغلب هذه الوكالات والاتحادات وفقا للفصل 9 و10 من ميثاق الهيئة الأممية، وسميت بالمنظمات أو الوكالات المتخصصة، وهي شبه مستقلة عن الهيئة وإداراتها التابعة لها مباشرة، ونجد أن بعض هذه الوكالات واسعة العضوية واخرى ضيقة العضوية ولها اشتراكاتها السنوية الخاصة بها، وموازناتها المستقلة بها، وإن كانت تخضع لإشراف الجمعية العامة لغرض الاطلاع وتقديم التوصيات، وتدار هذه الوكالات المتخصصة من المؤتمر العام للدول المشاركة فيها، ولها جميعا مجالس أو لجان تنظيمية إضافة إلى المكتب الدائم أو الهيئة السكرتارية التي يديرها مدير عام يتم انتخابه من المجلي التنفيذي ولمدة محددة.

ثانيا/ تعريف الوكالة الدولية المتخصصة: عرفت المادة 57 من الميثاق الوكالة الدولية المتخصصة على النحو التالي "إن الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها السياسية باختصاصات دولية واسعة في ميادين الإقتصاد والإجتماع والثقافة والتربية والصحة العامة وفي غيرها من الميادين المترابطة هي مرتبطة بالأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة 63، وتسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين الامم المتحدة فيما يلي من الاحكام بالوكالات المتخصصة. وبهذا المعنى فهي هيئة تنشأ بإرادة عدة دول وتهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجال متخصص وظيفي وغير سياسي.

عناصرها وفقا للتعريف:

1/انشاء الوكالة بمقتضى اتفاق بين الحكومات: أي بإبرام اتفاق بين الدول والتمثيل فيها على مستوى مندوبي الحكومات*، على عكس المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشأ باتفاق بين هيئات أو تجمعات خاصة أو عامة أو بينها وبين منظمات أخرى تنشئها الأمم المتحدة وتمنحها استقلالا نسبيا مثل اليونيسيف.

2/اضطلاع الوكالات باختصاصات دولية واسعة في الميادين غير السياسية: تختص بميدان محدد من أنشطة الحياة الدولية وهذا يقتضي أن تظم الوكالة عدد كبير من الدول يتيح لها مباشرة وظائفها على مستوى المجتمع الدولي كله، وعليه فإن المنظمات الإقليمية المتخصصة التي تقتصر عضويتها على عدد محدود من الدول لا تعد من الوكالات المتخصصة

* باستثناء منظمة العمل الدولية لها تمثيلين للحكومة وتمثيل للعمال وتمثيل لأرباب العمل

3/ارتباط الوكالة بالأمم المتحدة: ويتم ذلك بواسطة اتفاقات يبرمها معها المجلس الإقتصادي والإجتماعي وتوافق عليها الجمعية العامة وتتمتع الوكالة الدولية المتخصصة بالشخصية القانونية الدولية سواء نص الميثاق أو لم ينص ما دامت تملك إرادة ذاتية مستقلة عن ارادة الدول التي أنشأتها.

ثالثا/ أهداف وميادين التعاون عند الوكالات الدولية المتخصصة: إن الأمر المؤكد الأن هو أن هذه الوكالات المتخصصة أصبحت ظاهرة ضرورية في حياتنا الدولية، فهي تقوم بتأدية خدمات جوهرية لا تستطيع أي دولة أن تؤديها بمفردها، وهذا بالنظر إلى التعقد والتشعب التي تشهده العلاقات الدولية اليوم وبروز تحديات ومخاطر تتجاوز قدرة الدولة وتتطلب المزيد من التعاون المتخصص والوظيفي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسهم وتساعد في تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة، وهو ما جعل دائرة مجالات التعاون الدولي التي تعمل خلالها الوكالات المتخصصة تتسع أكثر فأكثر

وعلى هذا الأساس نجد أهداف هذه الوكالات الدولية المتخصصة مستمدة من أهداف المنظمة الدولية للأمم المتحدة وفي الغالب تختص كل وكالة بمجموعة من الأهداف الخاصة والتي أنشأت من أجل تحقيقها على المستوى الدولي، وهذا يعني أن كل وكالة مختصة بتحقيق أهداف معينة حسب اختصاصاتها ومجالاتها الدولية، اقتصادية، اجتماعية، علمية، بيئية، صحية، وغيرها، كما تسهم في تحقيق أهداف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة، ويكون لها مقرات ثابتة في إحدى الدول، وبوجه عام تتمثل أهدافها فيما يلي:

– التعاون لرفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء وتوفير الاستخدام وفرص العمل وتحقيق أسباب التقدم والنماء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية الدولية.

– تعزيز التعاون الدولي في المجالات الثقافية والصحية والعلمية وحل المشاكل التي تعترض الدول وعلاقاتها في قضايا التنمية.

– تعزيز التعاون الدولي في مجال احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والعمل على تحقيق المساواة والحد من التمييز العنصري.

رابعا/ العلاقة بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والإجتماعي بعقد اتفاق تعاون بينها وبين الوكالات الدولية المتخصصة تطبيقا للمادة 63 من الميثاق والتي تقر كيفية الوصل أو الإرتباط بين الوكالات والأمم المتحدة وذلك على النحو التالي "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة 57 تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها. وله أن ينسِّق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة".

إن هذه الاتفاقات التي تعقدها الأمم المتحدة مع الوكالات تتضمن عادة المبادئ والأصول التي تقوم عليها العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وهي تتلخص بالقواعد التالية:

أ/ المجلس الإقتصادي والإجتماعي هو الجهاز المسؤول عن ربط الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة وعن التنسيق بين أنشطة هذه الأجهزة ويضع المجلس إتفاقا مع كل وكالة يحدد شروط الإرتباط والتعاون ويعرض الإتفاق على الجمعية العامة للموافقة عليه.

ب/ للمجلس الحق في توجيه توصيات إلى الوكالات المتخصصة بشأن مجالات النشاط ونظام العمل واللوائح المالية.

ج/ للجمعية العامة أن تنظر في أية ترتيبات مالية متعلقة بميزانيات الوكالات المتخصصة وتصدق عليها

د/ لهذه الوكالة أن تلتزم بمعاونة مجلس الأمن بتنفيذ العقوبات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يمكن أن يقررها المجلس في حالات الإخلال بالسلم أو وقوع العدوان.

هـ/ كل الوكالات ملزمة بتقديم تقارير دورية إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي بشأن نشاطاتها والخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصيات المجلس والجمعية العامة (باستثناء الوكالة الدولية للطاقة النووية التي ترفع تقاريرها الدورية إلى الجمعية العامة) كما تلتزم بتقديم تقارير للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ومجلس الأمن كلما كان ذلك ضروريا

و/ التزام الوكالات المتخصصة بعرض ميزانيتها على الجمعية العامة لدراستها وإبداء الملاحظات عليها باستثناء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي

ز/ لتجنب الإنسداد إذا حدث تعارض بين الأنشطة قامت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة إدارية من الأمين العام ومديري الوكالات للتوفيق بين مختلف المشروعات وتقديم التقارير عن نشاط الوكالات ونظمها للمجلس الإقتصادي والإجتماعي من جميع هذه القواعد نستنتج أن الصلة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة يجب أن تقوم على أساس التنسيق والتعاون على الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تعمل معا لتحقيق الأغراض المشتركة لشعوب العالم.